

Distr.: General  
4 July 2011  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والخمسون

جنيف، ١٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

### التنمية الاقتصادية في أفريقيا: دعم التنمية الصناعية في أفريقيا في البيئة العالمية الجديدة<sup>(١)</sup>

#### مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يبحث تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١ وضع التنمية الصناعية في أفريقيا، مركزاً على تحديد "الحقائق المبسطة" المرتبطة بالصناعة التحويلية الأفريقية. ويقدم أيضاً تحليلاً للمحاولات التي جرت في الماضي من أجل النهوض بالتنمية الصناعية في المنطقة، وللدروس المستخلصة من هذه التجارب. كما يقدم التقرير توصيات في مجال السياسة العامة بشأن كيفية دعم التنمية الصناعية في أفريقيا في البيئة العالمية الجديدة المتسمة بتغير قواعد التجارة الدولية، وتنامي تأثير القوى الصناعية من الجنوب، وتدويل الإنتاج، وتزايد بواعث القلق إزاء تغير المناخ.

ويؤكد التقرير أن الحاجة تقوم إلى سياسة صناعية جديدة لإحداث التغيير الهيكلي وتحقيق التنمية في الاقتصادات الأفريقية. ويدعو التقرير إلى الأخذ بنهج استراتيجي لرسم السياسات الصناعية يقوم على تشخيص للحالة الصناعية، كما يقترح إطاراً لتصميم الاستراتيجيات الصناعية تصميماً يراعي تباين الاقتصادات الأفريقية ويتناسب مع الظروف الخاصة بكل بلد ويأتي نتيجة عملية تشاركية وتعاونية في وضع السياسات من خلال التشاور الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص. وإلى جانب هذا،

(١) ينبغي قراءة هذه المذكرة مقترنة بالنص الكامل للتقرير المعنون "تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١" (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2011).

يقترح التقرير أن تركز الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا على (أ) تشجيع الابتكار العلمي والتكنولوجي؛ (ب) وإقامة روابط في الاقتصاد المحلي؛ (ج) وتشجيع روح المشاريع التجارية؛ (د) وتحسين القدرات الحكومية؛ (هـ) واعتماد سياسات نقدية ومالية مناسبة؛ (و) وتفادي المبالغة في تقدير سعر الصرف؛ (ز) وزيادة حشد الموارد؛ (ح) وتعزيز التكامل الإقليمي؛ (ط) والحفاظ على الاستقرار السياسي. وتعرض هذه المذكرة أهم النتائج والتوصيات السياسية الواردة في التقرير.

## أولاً - النتائج الأساسية

### الصناعة التحويلية تؤدي دوراً محدوداً في الاقتصادات الأفريقية

١- تراجمت حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا من ١٢,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٠ إلى ١٠,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٨. وفي أمريكا اللاتينية تراجمت هذه الحصة من ١٧ في المائة إلى ١٦ في المائة، وارتفعت في البلدان النامية في آسيا من ٢٢ في المائة إلى ٣٥ في المائة خلال الفترة نفسها. كما حدث هبوط في أهمية الصناعة التحويلية في صادرات أفريقيا. وتراجمت بالأخص حصة المصنوعات في مجموع صادرات أفريقيا من ٤٣ في المائة في سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٩ في المائة في سنة ٢٠٠٨. وتشمل العوامل التي ساهمت في ضعف أداء أفريقيا الصناعي إخفاق السياسات المحلية؛ والافتقار إلى حيز سياسي يسمح بتنفيذ سياسات إتمائية بديلة؛ والقيود الهيكلية مثل ضعف الهياكل الأساسية وقلة رأس المال البشري وصغر حجم الأسواق المحلية.

### أداء التصنيع يتباين بين البلدان الأفريقية

٢- يوجد بالتحديد تباين كبير بين البلدان من حيث مستوى القيمة المضافة للصناعة التحويلية لكل فرد ونموها. وفي سنة ١٩٩٠، بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد ٢٠٠ دولار على الأقل في ستة بلدان من بين ٥٢ بلداً أفريقياً تتوفر عنها بيانات، وفي سنة ٢٠١٠، كان عدد البلدان التي بلغت فيها القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد ٢٠٠ دولار على الأقل، تسعة بلدان. وفيما يخص نمو التصنيع، سجل ٢٣ بلداً أفريقياً نمواً سلبياً في القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠، في حين سجلت خمسة بلدان نمواً بنسبة تجاوزت ٤ في المائة.

### أفريقيا لا تزال تستأثر بحصة ضئيلة من الصناعة التحويلية العالمية

٣- تظل أفريقيا مهمشة في التجارة الدولية للمصنوعات. وقد تراجمت حصتها في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية من ١,٢ في المائة في سنة ٢٠٠٠ إلى ١,١ في المائة في سنة ٢٠٠٨. وفي بلدان آسيا النامية، ارتفعت الحصة في هذه القيمة من ١٣ في المائة إلى ٢٥ في المائة، وفي أمريكا اللاتينية تراجمت من ٦ في المائة إلى ٥ في المائة خلال الفترة نفسها. وفيما يخص الصادرات، ارتفعت حصة أفريقيا في صادرات المصنوعات العالمية من ١ في المائة في سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٣ في المائة في سنة ٢٠٠٨.

## أفريقيا تفقد ميزاتهما في مجال الصناعة التحويلية الكثيفة العمالة

٤- تؤدي المصنوعات المعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة دوراً محدوداً في الصناعة التحويلية الأفريقية. وقد تراجع حصة أنشطة الصناعة التحويلية القائمة على تكنولوجيا بسيطة من القيمة المضافة من ٢٣ في المائة في سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠ في المائة في سنة ٢٠٠٨. فضلاً عن ذلك، انخفضت حصة صادرات الصناعة التحويلية على تكنولوجيا بسيطة في مجموع صادرات المصنوعات الأفريقية من ٢٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠ إلى ١٨ في المائة في سنة ٢٠٠٨.

## أفريقيا تحرز بعض التقدم في النهوض بالمصنوعات كثيفة التكنولوجيا

٥- ارتفعت حصة الأنشطة القائمة على الاستخدام المتوسط والعالي للتكنولوجيا في مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أفريقيا من ٢٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٩ في المائة في سنة ٢٠٠٨. وعلاوة على هذا، ارتفعت حصة الصادرات القائمة على الاستخدام المتوسط والعالي للتكنولوجيا في مجموع صادرات التصنيع من ٢٣ في المائة إلى ٣٣ في المائة خلال المدة نفسها.

## أفريقيا تعتمد بكثافة على الصناعة التحويلية القائمة على الموارد

٦- تعتمد أفريقيا بكثافة على المصنوعات القائمة على الموارد. وبالتحديد، بلغت حصة المصنوعات القائمة على الموارد في مجموع صادرات الصناعة التحويلية من أفريقيا ٥٢ في المائة في سنة ٢٠٠٠ و٤٩ في المائة في سنة ٢٠٠٨. وهذا عكس الحالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث بلغت حصة المصنوعات القائمة على الموارد في مجموع صادرات التصنيع ٣٤ في المائة و١٣ في المائة على التوالي في سنة ٢٠٠٨.

## الصناعة التحويلية الأفريقية قطاع يهيمن عليه الشركات الصغيرة وغير الرسمية

٧- يتألف قطاع الصناعة التحويلية في معظم البلدان الأفريقية من شركات صغيرة أو بالغة الصغر تعمل جنباً إلى جنب مع عدد صغير من الشركات الأجنبية الكبيرة أو الشركات التي تمتلكها الدولة. كما أن معظم الشركات غير رسمية. وتكون الشركات غير الرسمية أصغر من حيث الحجم وتنتج حسب الطلب ويديرها مديرون برأس مال بشري ضعيف ولا تستفيد من تمويل خارجي ولا تروج لمنتجاتها وتبيعها في أغلب الأحيان لعملاء غير رسميين يدفعون ثمنها نقداً. كما أن الشركات غير الرسمية لا تتحول إلى رسمية عند نموها إلا نادراً.

## التجمعات الصناعية تضطلع بدور مهم في الصناعة التحويلية

٨- تفيد بعض الأدلة على أن التجمعات الصناعية قد ساهمت في تعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وتسهل هذه التجمعات الوصول إلى الأسواق كما تيسر انتشار التكنولوجيا وتخفيض التكاليف الجغرافية والمعلوماتية للشركات. وتغطي هذه التجمعات أيضاً مجموعة كبيرة من المجالات التي تتنوع ما بين الأنشطة القائمة على الموارد والصناعات ذات التكنولوجيا العالية مثل تصنيع أجزاء السيارات والحواسيب.

## ثانياً - التوصيات في مجال السياسة العامة

٩- يقترح التقرير أن تكثف البلدان الأفريقية جهودها من أجل تطوير قطاع الصناعة التحويلية، لأنه يتيح فرصاً عظيمة للنمو المستدام والعمالة والتخفيف من وطأة الفقر. ويرى أيضاً أنه لا بد من تدخل الحكومات تدخلاً مدروساً في أفريقيا لدعم تنمية الصناعة التحويلية وإحداث التحول الهيكلي وتحقيق التنمية. وتبين تجارب البلدان المتقدمة حديثاً والبلدان النامية أن الحكومات تضطلع بدور مهم في إحداث التحول الهيكلي. وبالتحديد، استخدمت هذه البلدان السياسات الصناعية لإعادة توجيه مواردها وإنتاجها نحو الأنشطة ذات الأولوية التي تعتبر ضرورية للنهوض بالتصنيع. ولهذا يوصي التقرير الحكومات في أفريقيا ببذل جهود مدروسة للنهوض بالتصنيع من خلال اتباع سياسات صناعية.

١٠- وبينما يجري الحديث عن السياسات الصناعية في أفريقيا، هناك إقرار أيضاً بأن النهج السابقة للنهوض بالتصنيع لم تحقق هدف التحول الاقتصادي. ولا تكفي السياسات الصناعية القديمة، المعتمدة أثناء فترة التصنيع ليحل محل الاستيراد، ولا إصلاحات السوق ومناخ الاستثمار لإحداث التحول الهيكلي في المنطقة. وفي هذا الصدد، يشدد التقرير على ضرورة أن تعتمد الحكومات الأفريقية نهجاً جديداً بشأن السياسة الصناعية يقوم على المبادئ التالية: (أ) دعم الشركات وتحفيزها أيضاً؛ (ب) وإقامة علاقات فعالة بين الحكومة والأعمال التجارية؛ (ج) والإقرار بجدوى الإجراءات المقترحة من الناحية السياسية؛ (د) والتركيز على إزالة الضغوط المقيدة؛ و(هـ) وإقامة آلية للرصد والتقييم والمساءلة.

١١- ويدعو التقرير إلى الأخذ بنهج استراتيجي لرسم السياسات الصناعية يقوم على تشخيص للحالة الصناعية، كما يقترح إطاراً لتصميم الاستراتيجيات الصناعية تصميمياً يراعي عدم تجانس الاقتصادات الأفريقية ويتناسب مع الظروف الخاصة بكل بلد. ويقدم التقرير تصنيفاً للأداء الصناعي للبلدان الأفريقية، يمكن استخدامه في مرحلة أولية من أجل بحث الخيارات

الاستراتيجية الممكنة للبلدان مختلفة. ويقوم التصنيف المقدم في الإطار ١ على مؤشرين، هما: مستوى التصنيع في البلدان في سنة ٢٠١٠، وأداء نموها الصناعي في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠<sup>(٢)</sup>.

١٢- ويشدد التقرير أيضاً على ضرورة وضع سياسات صناعية للتركيز على (أ) تشجيع الابتكار العلمي والتكنولوجي؛ (ب) وإقامة روابط في الاقتصاد المحلي؛ (ج) وتشجيع روح المشاريع التجارية؛ (د) وتحسين القدرات الحكومية.

### تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي

١٣- يمثل تراكم المعارف والقدرات التكنولوجية عاملاً حرجاً لإحداث التحول الهيكلي واكتساب الميزة التنافسية في أسواق الصادرات. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تقدم مزيداً من الدعم للتكنولوجيا والابتكار. وقد يكون ذلك في شكل تحفيز الإنتاج المحلي للمعارف التكنولوجية بتقديم حوافز للمقاولين، أو شكل تيسير الاستفادة من التكنولوجيا القائمة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والترخيص وشراء المعدات الرأسمالية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تستثمر أيضاً في التعليم وتكوين المهارات لتضمن حصول الشركات بشكل موثوق على اليد العاملة المهرة اللازمة من أجل إنتاج سلع عالية الجودة وقادرة على الصمود أمام المنافسة في الأسواق العالمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للنهوض بالتعليم والتدريب في المجالات التقنية والعلمية مثل الهندسة، لأنها المجالات الأنسب للتنمية الصناعية.

### إقامة روابط في الاقتصاد المحلي

١٤- ينبغي للبلدان الأفريقية أن تقيم أو تطور الروابط في الاقتصاد المحلي على سبيل الأولوية لتكفل امتداد الفوائد التبعية الإيجابية الناجمة عن النهوض بالتنمية الصناعية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وثمة طرق مختلفة لإقامة روابط محلية في اقتصاد معين. وأحد هذه الطرق، على سبيل المثال، هو تطوير الصناعات الزراعية لتطوير الروابط المحلية بين القطاعين الصناعي والزراعي في اقتصاد معين. وإلى جانب هذا، يمكن إقامة روابط بين الشركات المحلية والأجنبية عن طريق بناء القدرات التكنولوجية المحلية. كما أن السياسات الرامية إلى دعم التجمعات الصناعية مهمة في هذا الصدد.

(٢) استُبعد مؤشر ثالث هنا، وهو حصة آحاد البلدان من مجموع الصناعة التحويلية الأفريقية، من أجل التركيز على الخصائص الأكثر أهمية. فهذا البعد أقل أهمية بالنسبة لتحليلنا، لأننا نركز على الحالة الجارية في آحاد البلدان وليس على تأثير آحاد البلدان في الصناعة التحويلية الأفريقية ولكن يجب أن يلاحظ أن جنوب أفريقيا ومصر تستأثران وحدهما حالياً بأكثر من ٥٠ في المائة من القدرة الأفريقية في الصناعة التحويلية، نظراً لعدد السكان الكبير والقيمة المضافة العالية للصناعة التحويلية فيهما.

## تشجيع المشاريع التجارية

١٥- ينبغي للبلدان الأفريقية أن تكثف الجهود لتشجيع روح المشاريع التجارية من خلال خلق بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وينبغي لها بالتحديد أن تقلل من الغموض السياسي وتعزز توفير الهياكل الأساسية وتحسن إمكانية حصول الشركات على التمويل، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي أيضاً بذل الجهود من أجل تقديم حوافز للشركات لكي تستثمر في اكتشاف أنشطة جديدة تعزز القدرة التنافسية للصادرات وتنوعها.

## تحسين القدرات الحكومية

١٦- لتعزيز التنمية الصناعية، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تكفل وضع القدرات الحكومية في الاعتبار عند تحديد نطاق التدخل ومستواه. فالمؤسسات الحكومية الضعيفة تجعل من الصعب على الحكومات تنفيذ برامجها وسياساتها الخاصة بالتنمية الصناعية تنفيذاً ناجحاً. وفي هذا السياق، ينبغي للحكومات الأفريقية أن تعطي الأولوية لتعزيز القدرات الحكومية على تصميم السياسات ووضعها وتنفيذها. ويمكن تحقيق هذا من خلال توفير أنشطة التدريب وبناء القدرات للموظفين الحكوميين بدعم من المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والأونكتاد.

١٧- ويشير التقرير أيضاً إلى أن السياسة الصناعية لا يمكن أن تنفذ في فراغ. إذ يتعين أن تكون متسقة مع غيرها من السياسات الاقتصادية لتحقيق نتائج إنمائية أفضل. ويوصي التقرير في هذا الصدد باتخاذ التدابير الإضافية والتكميلية التالية:

## تفادي المبالغة في تقدير سعر الصرف

١٨- تؤثر سياسة سعر الصرف في تنمية شركات الصناعة التحويلية وقدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. وبصورة خاصة، يؤدي سعر الصرف التنافسي إلى تعزيز الصادرات ويسمح للشركات المحلية بانتهاز الفرص المتاحة في الأسواق الدولية. وعندما يقدر سعر الصرف تقديراً مبالغاً فيه بالنسبة إلى نقطة التوازن، فإنه يشكل ضريبة ضمنية على الصادرات ويثني الشركات عن الاستثمار في قطاع التصدير. وينبغي للبلدان الأفريقية تفادي المبالغة في تقدير سعر الصرف، وذلك مثلاً من خلال التحكم في التضخم وإدارة الثروات من الموارد الطبيعية على نحو يقلل من خطر المرض الهولندي، واعتماد أنظمة لسعر الصرف تكون أكثر مرونة، عند الاقتضاء<sup>(٣)</sup>.

(٣) الأونكتاد. تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠: العمالة والعمولة والتنمية (الفصل ١) وتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩: التصدي للأزمة العالمية وتخفيف آثار تغير المناخ والتنمية (الفصلان ٢ و٤).

### اعتماد سياسات نقدية ومالية مناسبة

١٩- تعتمد فعالية البرامج والسياسات الصناعية اعتماداً جزئياً أيضاً على مدى اتساق السياسات النقدية والمالية مع هدف النهوض بالتنمية الصناعية. وبشكل خاص، يجب أن يسمح مزيج السياسات النقدية والمالية بتحسين فرص حصول الشركات على القروض، وعدم تطبيق أسعار الفائدة الحقيقية بمستويات تصد عن الاستثمار. ومن الضروري جعل موقف السياسات النقدية والمالية متسقاً مع هدف النهوض بالتنمية الصناعية، مع ضمان أن التدابير المعتمدة لتحقيق هذا الاتساق لا تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط أو الطويل.

### تعزيز حشد الموارد

٢٠- يتطلب النهوض بالتنمية الصناعية حشد موارد لتمويل الاستثمارات في مجالات الأولوية المحددة. وكانت الحكومات الأفريقية تتجه إلى التركيز على مسائل تخصيص الموارد بدلاً من قضايا حشد الموارد عند إعداد السياسات الصناعية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تولي مزيداً من الاهتمام لحشد الموارد وينبغي لها أن تعزز حشد الموارد من خلال زيادة الوفورات المحلية، والاقتراض من المؤسسات المالية الإنمائية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسخير الإمكانيات التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مصدراً لتمويل التنمية، وتشجيع الشركاء الإنمائيين التقليديين على توجيه مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية نحو النهوض بالتنمية الصناعية في المنطقة.

٢١- ويسلم التقرير أيضاً بأهمية التكامل الإقليمي والاستقرار السياسي في تطوير التصنيع واستدامته في أفريقيا<sup>(٤)</sup>. ويدعو بالتالي الحكومات الأفريقية إلى تعزيز التكامل الإقليمي ودعم الاستقرار السياسي.

### تقوية التكامل الإقليمي

٢٢- من الضروري بناء سوق إقليمية قوية لإطلاق إمكانات أفريقيا في مجال الصناعة التحويلية وإعدادها للمنافسة في أسواق الصادرات العالمية. ويمكن للتكامل الإقليمي أن يساهم في بناء أسواق إقليمية قوية، وذلك على سبيل المثال من خلال التعاون على تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية، وتنسيق السياسات، والحفاظ على الاستقرار السياسي. ونظراً إلى أن الأسواق المحلية للاقتصادات الأفريقية صغيرة، فإن السوق الإقليمية يمكن أن تكون قوة تدفع التنمية الصناعية في المنطقة. وهذا مهم لأن حصة المصنوعات عالية في الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية، بعكس صادراتها إلى بقية العالم، وهي صادرات موجهة لصالح السلع

(٤) الأونكتاد: تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٠: التعاون فيما بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية، وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠٠٩: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا.

الأساسية وضد المصنوعات. وقد استأثرت المصنوعات في سنة ٢٠٠٩ بحوالي ٤٠ في المائة من الصادرات فيما بين بلدان أفريقيا، في حين بلغت حصة المصنوعات في صادرات أفريقيا إلى بقية أقطار العالم حوالي ١٨ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفريقيا منطقة سريعة النمو من بين مناطق العالم، على صعيدي السكان والدخل معاً. وكتيجة لذلك، يزداد تحول هذه المنطقة إلى أن تكون مصدراً مهماً للطلب على الصادرات الذي يمكن أن يشكل الأساس لبدء التنمية الصناعية واستدامتها.

### الحفاظ على الاستقرار السياسي

٢٣- الاستقرار السياسي شرط أساسي من أجل التنمية الصناعية المستدامة في أفريقيا. وبدون استقرار سياسي، فإن أي برنامج للتصنيع مهما كان مصمماً بعناية ومنفذاً بدقة، سيكون مصيره الفشل. ولهذا، ينبغي أن تبذل الحكومات الأفريقية الجهود للحد من وقوع الأزمات السياسية، وذلك مثلاً من خلال تحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية. فضلاً عن ذلك، ينبغي تعزيز دور المؤسسات الإقليمية، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في مجالات منع الأزمات وإدارتها وحلها.

### الإطار ١

### تصنيف البلدان الأفريقية على أساس مستوى التصنيع وأداء النمو الصناعي

يخضع مستوى التصنيع في كل بلد للقيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد. ويسمح لنا هذا المؤشر بتحديد البلدان الأفريقية التي لديها قدرة تصنيعية أعلى بقدر كبير من المتوسط الإقليمي، وتلك التي ليست لديها بعد أية أنشطة تصنيعية مهمة. وبما أن المتوسط الإقليمي للقيمة المضافة التصنيعية لكل فرد هو ١٠٠ دولار، فإن البلدان الأفريقية التي تصل القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد فيها إلى ٢٠٠ دولار أو أكثر تعتبر بلداناً ذات مستوى تصنيع أكثر تقدماً نسبياً. وتُحذر الإشارة إلى أن مستوى العتبة المستخدم يبلغ ضعف المتوسط الإقليمي.

ويتضح أداء النمو الصناعي من معدل النمو السنوي المركب للقيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد. ويسمح لنا هذا المؤشر بتحديد البلدان الأفريقية المصنّعة الأكثر حيوية وكذلك تلك التي تشهد ركوداً أو تراجعاً في التصنيع. وتعتبر البلدان التي سجلت معدل نمو في القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد يفوق ٢,٥ في المائة بلداناً ذات أداء جيد عال نسبياً في النمو. وتقارب عتبة ٢,٥ في المائة ٣,٥ مرات المتوسط الأفريقي لنمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد الذي يبلغ ٠,٧ في المائة.

وبالاستناد إلى هذين المؤشرين، يمكن تقسيم البلدان الأفريقية إلى خمس مجموعات (انظر الشكل ١) على النحو التالي:

(أ) تسير المجموعة الأولى من البلدان (السباق) على طريق نمو مستدام طويل الأمد، وتحظى بمستوى تصنيع يبلغ ضعف المتوسط الأفريقي على الأقل، وأداء نمو صناعي بنسبة عن ٢,٥ في المائة على الأقل؛

(ب) أما المجموعة الثانية من البلدان (المحرزة للتقدم)، فقد حققت أيضاً مستوى تصنيع عال نسبياً من حيث نصيب الفرد. ولكن أداء نموها الصناعي يقل عن عتبة ٢,٥ في المائة؛

(ج) وتقع المجموعة الثالثة من البلدان (المتخلفة بالركب) على طريق واعد نوعاً ما بنمو سريع يمكن، في حالة استدامته، أن يأخذ هذه البلدان إلى مستوى تصنيع أعلى إلى حد كبير في غضون فترة قصيرة نسبياً؛

(د) والمجموعة الرابعة من البلدان (المتخلفة عن الركب)، تشهد مستوى تصنيع ضعيف نسبياً، وبعكس البلدان المتخلفة بالركب، لم تنجح هذه البلدان في تحقيق معدل نمو صناعي عال بما يكفي لتحسين حالتها بشكل كبير؛

(هـ) وتعرف المجموعة الأخيرة من البلدان (المبتدئة) مستوى تصنيع منخفض جداً وأداء ضعيف جداً في النمو الصناعي. وسجل العديد من هذه البلدان في السنوات الأخيرة نمواً سلبياً للقيمة المضافة للصناعة التحويلية. وليس من الواضح إن كانت هذه البلدان قادرة أم لا على إطلاق عملية تصنيع ناجحة. وحتى الآن، فإن قدرتها التصنيعية أقل من عشر القدرة التصنيعية للبلدان المحرزة للتقدم أو السباق، ولا تظهر سوى أدلة قليلة جداً على التحسن في أداء نمو التصنيع فيها.

المصدر: الأونكتاد.

الشكل ١  
البلدان الأفريقية ذات الصناعة التحويلية

